المملكة المغربية

وزارة التجهيز و النقل و اللوجستيك

اللجنة الوطنية للوقاية من حوادث السير

انعقاد أشغال الدورة الواحدة والستين للجمعية العمومية للجنة الوطنية للوقاية من حوادث السير

بلاغ صحافي

ترأس السيد محمد نجيب بوليف، الوزير المنتدب لدى وزير التجهيز والنقل و اللوجستيك المكلف بالنقل، يوم الأربعاء 25 دجنبر 2014 بالرباط أشغال الدورة الواحدة و الستين للجمعية العمومية للجنة الوطنية للوقاية من حوادث السير والتي خصصت للدراسة والمصادقة على مشروع برنامج عمل اللجنة و ميزانيتها برسم سنة 2015.

بهذه المناسبة، ألقى السيد الوزير كلمة ذكر في مستهلها بالظرفية الخاصة التي تنعقد فيها هذه الدورة والتي تتميز بالانتهاء من تطبيق الاستراتيجية الوطنية المندمجة للسلامة الطرقية التي شرع في تنفيذها في سنة 2003 والانكباب على إجراء تقييم شامل لها من خلال مواكبة البنك الدولي، بالإضافة إلى إعداد استراتيجية جديدة للمرحلة المقبلة 2015- 2024.

في هذا الصدد، أكد السيد محمد نجيب بوليف أن الوزارة المكلفة بالنقل تباشر حاليا مجموعة من الإصلاحات وخاصة على المستوى المؤسساتي المرتبط بالسلامة الطرقية، حيث تم إعداد مشروع قانون يتعلق بتحويل اللجنة الوطنية للوقاية من حوادث السير إلى وكالة وطنية للسلامة الطرقية. وقد أبرز السيد الوزير أن هذا المشروع الذي تم إعداده في إطار مقاربة تشاركية يوجد حاليا لدى الأمانة العامة للحكومة، ومن المنتظر أن تتم دراسته خلال الدورة التشريعية المقبلة. في نفس السياق، ذكر السيد الوزير بالتوجهات الحالية المرتكزة على مجموعة من المحاور التي من شأنها المساهمة بشكل فعال في تأطير سلوكات مستعملي الطريق، وعلى وجه الخصوص تحسين شروط السلامة الطرقية من خلال المداخل التالية:

- مواصلة تحسين البنيات التحتية داخل المجال الحضري وخارجه؛
- تكثيف المراقبة الطرقية مع إيلاء أهمية بالغة لمراقبة السياقة تحت تأثير الكحول؛
- الرفع من مؤهلات السائقين من خلال تأهيل قطاع تعليم السياقة ودعم التكوين المستمر؛
- إصلاح قطاع نقل المسافرين؛
- تطوير مجال التربية الطرقية في المؤسسات التعليمية؛
- تقوية أنشطة التوعية و التحسيس واستثمار روافد تواصلية جديدة و توسيع دائرة الانفتاح على المجتمع المدني.

كما أشار السيد الوزير إلى أنه بفضل هذه المجهودات تم تسجيل نتائج مشجعة على مستوى مؤشرات السلامة الطرقية، حيث أن الفترة الممتدة من شهر يناير إلى شهر أكتوبر 2014 ، عرفت تسجيل الحصيلة التالية:

- انخفاض بنسبة 9,30% في عدد القتلى؛
- انخفاض بنسبة 14,29% في عدد المصابين بجروح بليغة.

في هذا الإطار، أوضح السيد الوزير أنه من المتوقع أن يصل الانخفاض نهاية سنة 2014 إلى ما يفوق 300 قتيل ينضاف إلى 335 حياة بشرية تم إنقاذها خلال سنة 2013 ، وهي النسبة التي لم يسبق تسجيلها في تاريخ حوادث السير بالمغرب خلال أكثر من 15 سنة.

ونظرا لأهمية العنصر البشري باعتباره رافعة في التغيير والإصلاح في مجال السلامة الطرقية، ذكر السيد الوزير أن التواصل والتحسيس أصبحا يشكلان أحد أهم الأوراش الكبرى التي يجب التركيز عليها من أجل بناء سياسات عمومية في مجال السلامة الطرقية، الأمر الذي يستلزم الحرص الدائم على تنويع المقاربات التواصلية واعتماد منهجية تشاركية قادرة على خلق التعبئة اللازمة لدى مختلف المتدخلين والمستهدفين في هذا المجال.

وفي ما يتعلق بالمجهودات التي قامت بها اللجنة الوطنية للوقاية من حوادث السير خلال الفترة الاخيرة واستنادا إلى العمليات والأوراش الكبرى المبرمجة برسم سنة 2015، أبرز السيد الوزير اعتماد اللجنة على نهج التجديد والشمولية والفاعلية كمبدأ أساسي من أجل مواكبة مختلف المبادرات الحكومية في مجال السلامة الطرقية وعلى وجه التحديد، استثمار روافد تواصلية جديدة وتنظيم لقاءات علمية وازنة علاوة على استثمار التكنولوجيات الحديثة من أجل خلق قيمة مضافة في مجال السلامة الطرقية.

و في ختام كلمته، نوه السيد الوزير بكل القطاعات المعنية بالسلامة المرورية و على وجه الخصوص مصالح المراقبة الطرقية وقطاعات العدل و الصحة و الوقاية المدنية ومديريات وزارة التجهيز والنقل واللوجستيك، بالإضافة إلى الفاعليين المؤسساتيين والاقتصاديين والمهنيين ومكونات المجتمع المدني على ما يبذلونه من مجهودات حثيثة لتحسين شروط

السلامة المرورية. كما دعا إلى مواصلة التعبئة الجماعية و بذل جهود مضاعفة من أجل ترسيخ مبادئ وقيم السلامة المرورية في أوساط مختلف فئات مستعملي الطريق عبر الاستجابة لمختلف الانتظارات ووقف النزيف على الطرق ومواجهة المخلفات السلبية لآفة حوادث السير ببلادنا.

بعد ذلك، تناول السيد بناصر بولعجول الكاتب الدائم للجنة الوطنية للوقاية من حوادث السير الكلمة ليعرض برنامج عمل اللجنة و ميزانيتها برسم سنة 2015، حيث أشار إلى كون هذا البرنامج يعد مشروعا طموحا يندرج في إطار الجهود المتواصلة التي تقوم بها الحكومة، ولاسيما التوجهات الاستراتيجية للفترة 2013- 2016 بالاعتماد على نهج تشاركي مع مختلف المتدخلين والفاعلين المؤسساتيين والمهنيين، والارتكاز على تقوية المكتسبات وتثمين المنجزات والاستفادة من التجارب والتصورات الناجحة في مجال التواصل والتحسيس والتربية على السلامة الطرقية.

وفي ذات السياق، تم استعراض مجمل العمليات المبرمجة في مجال التواصل و التحسيس والتي تتميز باستثمار الدعائم والروافد الجديدة في التواصل الوسائطي و الرقمي وعمليات التواصل المباشر والمشاركة في التظاهرات الكبرى أو في مجال التربية الطرقية والشراكة مع المهنيين ومكونات المجتمع المدني. علاوة على ذلك، أشارالسيد الكاتب الدائم إلى الاستثمار في التكنولوجيات الحديثة ومواصلة اللجنة لإنجاز العديد من الدراسات العلمية والتقييمية وتتبع الدراسات العلمية ذات القيمة المضافة في مجال السلامة الطرقية، بالإضافة إلى اقتناء تجهيزات السلامة الطرقية.

على إثر ذلك، فتح باب المناقشة حيث تدخل عدد من أعضاء اللجنة للتعبير على ملاحظاتهم واقتراحاتهم وطرح وجهات نظرهم وتوصياتهم لتتم المصادقة بالإجماع على مشروع برنامج عمل اللجنة الوطنية للوقاية من حوادث السير وميزانيتها برسم سنة 2015.

وقبل رفع الجلسة، التمس الحاضرون من السيد الوزير أن ينوب عنهم في رفع برقية ولاء وإخلاص إلى حضرة صاحب الجلالة الملك محمد السادس أيده الله ونصره.